تمهيد

تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل البنكي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات البنكية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة، فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر بنكية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك لآخر، ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق البنكية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية.

إن إدارة المخاطر البنكية هي جزء أساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي بنك، وهي الإجراءات التي تتبعها البنوك بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لنشاطها الاقراضي، حيث يأتي دور الفكر المالي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن البنك من إدارتها والسيطرة عليها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط .

ومن هذا المنطلق تركز الدراسات المعاصرة اهتمامها بكيفية إدارة مخاطر القروض والتحكم في اتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية، وعلى ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية صارمة تضمن للبنك تحديد أوضح لتلك المخاطر وتصنيفها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تقود إلى تحقيق أهدافه بصورة أفضل. وعليه تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول : الأسس النظرية حول إدارة مخاطر القروض البنكية.

المبحث الثاني : طرق تسيير مخاطر القروض البنكية.

المبحث الثالث : القروض البنكية وفق متطلبات لجنة بازل الدولية.

المبحث الأول: الأسس النظرية حول إدارة مخاطر القروض البنكية

يعتبر الإقراض وظيفة أساسية من وظائف البنوك التجارية حيث تمثل الجانب الأكبر من توظيفات الأموال لدى هذه الأخيرة، وليس هذا فحسب بل إنها تعتبر العمود الفقري بالنسبة لها لأنها تمثل المصدر الرئيسي لإيراداتها وذلك مقارنة بباقي الأنشطة البنكية.

وبناءا على ذلك فانه يمكن القول أن نشاط الإقراض هو الذي يميز البنوك التجارية عن الكثير من المؤسسات المالية الأخرى ويمكن إلقاء الضوء على إدارة مخاطر القروض بالبنوك من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : مفهوم إدارة مخاطر القروض البنكية وخطواتها

تعد مخاطر القروض من أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك لاسيما في العالم المعاصر حيث تفاقمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها، لذا على البنك القيام بإدارة هذه المخاطر للتقليل من حدتها ومواجهتها.

1- تعريف إدارة مخاطر القروض البنكية: هناك العديد من التعاريف نذكر منها:

تعريف أول "هي المنهج أو المدخل العلمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى"[1].

تعريف ثاني "هي مجموعة من الأساليب العملية التي يجب على البنك أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر وذلك من اجل منع أو تقليل الخسائر المادية ومن ثم الحد منها"[2].

تعريف ثالث "تتم إدارة المخاطر من خلال الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا من اجل تحديد، قياس متابعة ومراقبة كافة المخاطر ذات الصلة وإعداد التقارير عنها"[3].

من التعاريف السابقة يمكن تعريف إدارة مخاطر القروض البنكية بأنها نظام متكامل يقوم باتخاذ كافة الإجراءات والسياسات ووضع الخطط المناسبة لما يلزم القيام به لتجنب هذه المخاطر والسيطرة عليها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء عليها.

2- أهداف إدارة مخاطر القروض البنكية: تهدف إدارة مخاطر القروض البنكية بشكل رئيسي للتأكد من:[4]

- استيفاء كافة المتطلبات القانونية في كل الأوقات؛
- تحديد تركز المخاطر وإتلافها؛
- إدارة الفجوات بهدف إدارة السيولة وتعظيم الربحية؛

1- محمد بوهزة: "**إدارة المخاطر الائتمانية في ظل الأزمات ومستقبل النظام المصرفي العالمي**"، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي: الأزمة العالمية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر، 2009، ص: 6.

2- أسامة سلام عزمي وموسى شقيري نوري: "**إدارة الخطر والتأمين**"، دار الحامد للنشر،عمان، الطبعة الثانية، 2010، ص:41.

3- إبراهيم الكراسنة: "**أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**"،عهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد الدولي، أبو ظبي، الطبعة الثانية، 2010، ص: 39.

4- ألان وارنج إيان جليندون: "**إدارة المخاطر**"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2008، ص: 46.

- تحديد مخاطر القروض مراقبتها وإلغائها؛
- كسب الفائدة للتحوط من مخاطر القروض.

3- أهمية إدارة مخاطر القروض البنكية: تكمن أهمية إدارة المخاطر في:

- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناءا عليها تحديد خطة وسياسة العمل؛
- تنمية وتطوير الميزة التنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية؛
- تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين الربحية والمخاطرة؛
- مساعدة البنك على احتساب كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل، والذي سيمثل عقبة رسمية أمام البنوك التي لم تستطع قياس وإدارة مخاطرها بطريقة علمية[1].

4- عناصر إدارة المخاطر الائتمانية

هناك أربعة عناصر رئيسية من الإدارة السليمة للمخاطر مقبولة على نطاق واسع اليوم مقارنة بالماضي في توجيه المشرفين على إدارة أنشطة ومشتقات أسعار الفائدة وتأثيرها على مخاطر القروض وهذه العناصر الأربعة هي:[2]

- الإدارة الجيدة للبنوك أي المراقبة النشطة من جانب مجلس الإدارة والإدارة العليا؛
- حدود الاتساق في تطبيق السياسات والإجراءات والمعايير البنكية؛
- الاستخدام المناسب لتقنيات قياس المخاطر وطرق الاستشعار منها؛
- اعتماد شامل للضوابط الداخلية.

5- خطوات إدارة مخاطر القروض البنكية

تقوم إدارة مخاطر القروض بعمل فحص وتحليل شامل ومفصل لكل أنواع مخاطر القروض التي يتعرض لها البنك، ويتم ذلك بإتباع بالخطوات التالية:[3]

5-1- التحضير: يتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار للعملية وأجندة للتحليل.

5-2- تحديد المخاطر: في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية المسببة للمخاطر، فالأخيرة هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل، وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إليها من مصدر المشاكل

1- عبد القادر بريش: "**التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**"، طروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 211.

2- دريد كامل آل شبيب: **إدارة البنوك المعاصرة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص: 259.

3- السيد بدوي عبد الحافظ: "**إدارة الأسواق والمؤسسات المالية**"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص: 314.

أو المشكلة بحد ذاتها، فعندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها.

5-3- التقييم: بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها، أحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا أخرى يتعذر قياسها، صعوبة تقييم المخاطر تكمن في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة.

5-4- وضع الخطة: وتتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرق التي ستتبع للتعامل مع المخاطر، وكل قرار يجب أن يسجل ويوافق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب.

5-5- التنفيذ: ويتم في هذه المرحلة إتباع الطرق المخططة أن تستخدم في التخفيف من أثار المخاطر يجب استخدام التأمين في حالة المخاطر التي يمكن نقلها إلى شركة تأمين، وكذلك يتم تجنب المخاطر التي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف السلطة كما ويتم التقليل من المخاطر الأخرى باستخدام الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر القروض.

5-6- مراجعة وتقييم الخطة: تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر غير كاملة، فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة.

المطلب الثاني: أدوات وقواعد إدارة مخاطر القروض البنكية

إن الجزء الجوهري والأساسي من وظيفة إدارة المخاطر يتمثل في تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي المترتب على الخسائر المتكبدة إلى الحد الأدنى، ولذلك يلجأ إلى عدة أدوات ومبادئ لقياس هذه المخاطر.

1- أدوات إدارة مخاطر القروض البنكية: يمكن تصنيف التقنيات العريضة المستخدمة في إدارة المخاطر إلى:[1]

1-1- التحكم في المخاطرة: تشمل أساليب التحكم في المخاطرة تحاشيها والتقليل منها من خلال مجهودات الرقابة والتحكم وأيضا الوقاية.

1-2- تمويل المخاطرة

يركز تمويل المخاطر على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث، ويأخذ تمويل المخاطر بدرجة أساسية شكل الاحتفاظ أو التحليل (الاحتفاظ بجزء من المخاطر ونقل أو تحويل جزء أخر)، وعند تقرير أي التقنيات التي سيتم تطبيقها للتعامل مع مخاطرة معينة يجب على مدير إدارة المخاطر أن يدرس حجم

1- طارق حماد عبد العال: "**مرجع سابق**"، ص: 100.

الخسائر المحتملة واحتمال حدوثها والموارد المتاحة لتعويض الخسارة، كما يجب تقييم عوائد وتكاليف إتباع مثل هذه المناهج ثم اتخاذ القرار باستخدام أفضل المعلومات المتاحة[1].

2- قواعد إدارة مخاطر القروض البنكية

مع تطور إدارة المخاطر كمجال وظيفي خاص للإدارة تم توجيه اهتمام متزايد لصياغة مبادئها وتقنياتها وذلك بتوفير قواعد إرشادية متصلة بعملية اتخاذ القرارات المتصلة بإدارة المخاطر، وقد كان من أول الإسهامات المقدمة لمجال إدارة المخاطر تطوير مجموعة من القواعد:[2]

2-1- ألا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته

القاعدة الأولى والأهم في الثلاث قواعد هي "لاتجازف بأكثر مما تستطيع خسارته" رغم أن هذه القاعدة لا تقول لنا بالضرورة ما ينبغي عمله بشأن مخاطرة معينة، تحتفظ المؤسسة باحتمال نشوء خسارة من تلك المخاطرة فإن تقرير المخاطر التي يجب عمل شيء بشأنها خلاصة تقرير أي المخاطر لا يمكن الاحتفاظ بها.

إن العامل الأهم في تقرير أي المخاطر تتطلب عملا محددا وما هي الخسارة المحتملة القصوى التي قد تنتج عنها حيث يمكن أن يكون بعضها مضرا بأصول المؤسسة، في حين يتضمن البعض الآخر عواقب مالية ثانوية فقط وإذا كانت الخسارة المحتملة القصوى من التعرض لموقف ما كبير لدرجة أن ينتج عنها خسارة غير محتملة، فإن الاحتفاظ لا يكون واقعيا والشدة المحتملة يجب تقليلها إلى مستوى قابل للإدارة أو يجب تحويل المخاطرة أما إذا تعذر تقليل الشدة وتحويل المخاطرة فإنه يجب تفاديها.

كما أن مسألة حجم المخاطرة التي يمكن الاحتفاظ بها بأمان مسألة معقدة وفنية حيث يرتبط مستوى الاحتفاظ بالمخاطر الفردية ارتباطا بالقدرة الكلية على احتمال الخسارة، ويتوقف ذلك بدوره على التدفق النقدي للمؤسسة واحتياطاتها السائلة وقدرتها على زيادة التدفق النقدي في حالة الطوارئ، وبالنسبة لكل مؤسسة يمكن تغطية بعض الخسائر من التدفق النقدي بينما يتطلب البعض الآخر الأخذ من الاحتياطات النقدية.

أما في حالات أخرى الاقتراض وبعض الخسائر قد تكون أكبر من قدرة هذه الاحتياطات على احتمالها ومن الواضح أن المبلغ الذي تستطيع المؤسسة تحمله سوف يتفاوت من مؤسسة لأخرى. كما يتفاوت المستوى أيضا بمرور الوقت تبعا للموارد التي قد تكون متاحة وقت حدوث الخسارة.

2-2- فكر في الاحتمالات

إن الفرد الذي يمكنه أن يقرر احتمالية حدوث خسارة ما يكون في وضع أفضل يمكنه من التعامل مع المخاطرة في حين يحدث العكس عند افتقاده لمثل هذه المعلومات، مع ذلك فإن احتمال حدوث أو عدم حدوث الخسارة أقل أهمية من الشدة المحتملة إذا حدثت الخسارة وحتى عندما يكون احتمال الخسارة ضعيفا، فإن الاعتبار الأساسي يكون الشدة المحتملة ولا يعني ذلك القول بأن الاحتمالية المرتبطة بتعرض معين ليست أحد

1- هاني جزاع إرتيميه وسامر محمد عكور: "**إدارة الخطر والتأمين**"، دار الحامد، الأردن، الطبعة الأولى، ص: 32.

2- طارق حماد عبد العال: "**مرجع سابق**"، ص ص: 100-102.

الاعتبارات عند تقرير ما يجب عمله بشأن تلك المخاطرة، فمثلما تشير الشدة المحتملة للخسارة إلى المخاطرة التي يجب عمل شيء بشأنها) أي المخاطر التي لا يمكن الاحتفاظ بها (فإن معرفة ما إذا كان احتمال حدوث الخسارة ضعيفا أم معتدلا أم مرتفعا جدا يمكن أن تساعد مدير المخاطر في تقرير ما يجب عمله بشأن مخاطرة معينة.

إن القاعدة الثانية لإدارة المخاطر" فكر في الاحتمالات " تشير إلى أن احتمال حدوث الخسارة قد يكون عاملا مهما في تقرير ما يجب عمله حيال مخاطرة معينة ولكن أي المخاطر؟. منطقيا استخدام الاحتمالات في اتخاذ قرارات إدارة المخاطر مقتصر على تلك المواقف التي لا تتعارض فيها القرارات المراد دراستها مع القاعدة الأولى لإدارة المخاطر، وهي تلك:" لا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته " تفرض هذه القاعدة على مدير المخاطر أن لا يهمل الأخطار التي يكون احتمال وقوعها ضئيل جدا وأن يأخذها في الحسبان لأنها إذا وقعت قد تحدث أضرار جسيمة بالمؤسسة مثال:[1] إذا كان احتمال وقوع خسارة ما هو واحد في المليون فيمكن الاحتفاظ بالخطر إذا كانت الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن وقوعه ضئيلة جدا، أما إذا كانت الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن حدوثه جسيمة فيجب على مدير المخاطر آنذاك تحويل الخطر إلى جهة أقدر على مواجهته كالتأمين أو أسلوب منع الخسارة.

3-2- لا تجازف بالكثير مقابل القليل

توفر القاعدة الأولى توجيها فيما يتصل بالمخاطر التي ينبغي تحويلها (أي تلك المخاطر التي تنطوي على خسائر كارثية أو يمكن التقليل من الشدة المحتملة فيها)، أما القاعدة الثانية فتقدم توجيها بشأن المخاطر التي ينبغي عدم التأمين ضدها (وهي التي تكون احتمالية الخسارة مرتفعة جدا فيها) ومع ذلك تظل فئة متبقية من المخاطر يلزم لها قاعدة أخرى، تقتضي القاعدة الأولى في جوهرها أن تكون هناك علاقة معقولة بين تكلفة تحويل المخاطرة والقيمة التي تعود على المحول.

ينبغي عدم الاحتفاظ بالمخاطر عندما تكون الخسارة المحتملة كبيرة بالنسبة للأقساط المتوقعة، ومن ناحية أخرى في بعض الأحيان يكون القسط المطلوب للتأمين ضد المخاطرة مرتفعا بدرجة لا تتناسب مع المخاطرة المحولة في هذه الحالات تمثل الأقساط الكثير فيما تمثل الخسارة المحتملة القليل ورغم أن قاعدة" لا تخاطر بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته " تفرض مستوى أقصى على المخاطر التي ينبغي الاحتفاظ بها، إلا أن قاعدة" لا تخاطر بالكثير مقابل القليل" تقترح أن بعض المخاطر الأدنى من مستوى الاحتفاظ الأقصى هذا ينبغي أن تحول أيضا، ويجب أن يكون مستوى الاحتفاظ الأقصى واحد لكل المخاطر حيث يتم تحديد المستوى الفعلي للاحتفاظ لكل مخاطرة على أساس التكلفة والعائد.

1- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى: "**مرجع سابق**"، ص: 50.

المطلب الثالث: مؤشرات تحليل مخاطر القروض البنكية

يقصد بإدارة المخاطر كيفية اتخاذ القرار الإقراضي على مختلف المستويات، فهذه السياسة تتضمن مقاييس ومعايير يتعين على إدارة الإقراض بالفروع الالتزام بها لقياس وتحليل المخاطر الاقراضية، وبشكل عام فهي تعتمد على ثلاث مقاييس لتحليل الخطر ولتحديد درجته.

1- مؤشر 5Cs

لقد جمع بعض الكتاب الركائز الأساسية لتحليل القرض بخمس ركائز يبدأ اسم كل واحد منها بحرف(C) باللغة الانجليزية ولذلك أطلقوا عليها اسم منهج 5Cs لتحليل مخاطر القرض المطلوب، حيث يقوم البنك بتحليل خمسة أشياء عن المقترض جميعها تبدأ بحرف c باللغة الانجليزية هي:

1-1- شخصية المقترض: والمقصود بها أخلاقه ومدى التزامه بالعقود ومدى تحليه بالصدق والأمانة والوفاء بالوعود وهذا يدل على سمعته الاقتراضية ومن ثم يعبر عن مدى رغبته في السداد.

1-2- رأس المال المقترض: والمقصود بها إمكانياته وقدراته وملاءته المالية؛ فكلما زادت أمواله وملاءته كانت مخاطر منحه القرض أقل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

1-3- قدرته على إدارة المشروع : والمقصود بها مدى طاقاته الفكرية والمعرفية والإدارية والمهنية ومن ثم مدى قدرته على إدارة المشروع المطلوب تمويله بنجاح، فكلما كانت قدرته وإمكاناته الذهنية والفكرية والمهنية أفضل كانت مخاطر منحه القرض اقل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

1-4- الضمانات: والمقصود بها الضمانات الممكن تقديمها لقاء القرض؛ فكلما كانت هذه الأخيرة ذات قيمة ومواصفاتها ملائمة لمتطلبات الأمان في البنك كانت مخاطر منحه القرض اقل مع ثبات العوامل الأخرى.

1-5- الظروف المحيطة بالمشروع: والمقصود بها ظروف البلد السياسية والاقتصادية والتي تنعكس آثارها الايجابية أو السلبية على قدرة طالب القرض على السداد ومن ثم على مخاطر منحه القرض. وعموما كلما كانت هذه الظروف مواتية وايجابية كانت مخاطر منحه القرض أقل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة[1].

2- مؤشر 5Ps

تعزز إدارة القروض قرارها بمنح القرض من خلال مؤشر تحليل أخر يعرف ب 5Ps فيكاد هذا المؤشر يتطابق في عناصره مع عناصر المؤشر السابق الذكر وإن اختلفت التسميات باللغة الانجليزية، فبدلا من استعمال عناصر تبدأ بحرف C يتم استعمال عناصر تبدأ بحرف P وهي كما يلي:[2]

2-1- العميل: يقيم الوضع الاقتراضي للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العمي وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وأخلاقياته من حيث الاستقامة.

1- زياد رمضان، محفوظ جودة: "**إدارة مخاطر الائتمان**"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريق، القاهرة، 2010، ص: 225.

2- حمزة محمود الزبيدي: "**إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص: 152.

2-2- الغرض من القرض : تشكل هذه الركيزة أحد أهم المؤشرات التي من خلالها تتوصل إدارة الإقراض إلى إمكانية الاستمرار في دراسة ملف القرض أو التوقف عند هذا القدر من التحقق ورفض الطلب، والغرض من القرض يحدد احتياجات العميل التي يمكن تلبيتها أو التي لا تتناسب مع سياسة البنك وصلاحيات إدارة الإقراض في البنك، ففي هذه الحالة تستطيع الإدارة أن تعتذر للعميل عن ذلك.

2-3- قدرة العميل على السداد: يركز على تحديد قدرة العميل على تسديد القرض وفوائده في موعد استحقاقه، فالاختبار الحقيقي لسلامة القرار الاقراضي هو حصول التسديد في الموعد المتفق عليه، ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل والخارجة من عنده تعطي تصورا أوليا، فيما إذا كان العميل معرض إلى حالة من العجز المالي سواء عسر مالي فني أو عسر مالي حقيقي.

2-4- الحماية: أي استكشاف احتمالات توفر الحماية للقرض المقدم للعميل وذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل، سواء من حيث قيمتها العادلة أو قابليتها للتسييل فيما لو عجز عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك.

2-5- النظرة المستقبلية: أي استكشاف كل الظروف البيئية المستقبلية المحيطة بالعميل الداخلية والخارجية ومن ثم الآثار التي تنشأ عن ذلك من احتمال خسارة القرض أو تعثره.

3- مؤشر PRISM

يعتبر مؤشر PRISM أحدث ما توصلت إليه الصناعة البنكية في تحليل مخاطر القرض وقراءة مستقبل القرض، ويعكس هذا المؤشر جوانب القوة والعافية لدى العميل، وتساعد إدارة القرض عند تحليل هذا المؤشر من تشكيل أداة قياس توازن من خلالها بين المخاطرة والقدرة.

تتكون عناصر PRISM من مجموعة من المعايير تشترك فيما بينها بالحرف الأول من كلماتها وفيما يلي عرض لماهية هاته المعايير:[1]

3-1- التصور Perspective

يقصد بالتصور هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر القرض والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة القرض بعد منحه، ومضمون هاته الأداة التفسيرية هي القدرة أو الفاعلية في:

- تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه القرض؛
- دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل والتي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد باعتباره الهدف الذي يجب أن تدور حوله القرارات.

1- سوزان سمير ذيب، محمود إبراهيم نور، شقيري نوري موسى، عبد الله يوسف سعادة : "**إدارة الائتمان**"، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى،2011، ص: 105.

3-2- القدرة على السداد Repayment

ومضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض أو فائدته من خلال الفترة المتفق عليها، ومن الأمور التي تعير لها إدارة القرض اهتماما خاصا هو: تحديد نوع مصادر التسديد سواء كانت داخلية أو خارجية والتي يلجأ إليها العميل عندما يستعد لتسديد القرض.

وما يهم إدارة القرض هو دور المصادر الداخلية التي تساعد العميل تسديد ما بذمته من التزامات، لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية والتي يستطيع العميل استخدامها في تسديد ما بذمته من التزامات مستحقة.

3-3- الغاية من القرض Intention or Purpose

ومضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من القرض المقدم للعميل، وكقاعدة عامة فإن الغاية من القرض يجب أن تشكل الأساس لدراسة الغرض والهدف منه، وأن أخر ما تفكر به إدارة القرض هو تصفية موجودات العميل لاسترداد القرض.

3-4- الضمانات Safeguard

ومضمونه هو تحديد الضمانات التي تقدم للبنك ليكون ضامنا لاسترجاع القرض لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد، ويمكن للضمانات أن تكون داخلية، وهي التي تعتمد على قوة المركز المالي للعميل أو خارجية كالضمانات العينية أو الكفالات الشخصية، بالإضافة إلى ما يتم وضعه من شروط في عقد القرض لضمان السداد[1].

3-5- الإدارة Managment

تركز إدارة القرض على تحليل الفعل الإداري للعميل ومضمون الفعل الإداري سوف يشمل:

3-5-1- العمليات: من خلالها يتم التعرف على:

- أسلوب العميل في إدارة أعماله؛
- تحديد كيفية الاستفادة من القرض؛
- تحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته، أو يقتصر في عمله على منتج واحد، وأيضا فيما إذا كان العميل موسمي الإنتاج أو دائما.

3-5-2- الإدارة وتضم العناصر التالية

- استعراض الهيكل التنظيمي للعمل؛
- استعراض السيرة الذاتية لمديري الأقسام؛
- تحديد قدرة العميل على النجاح والنمو.

1- **نفس المرجع**، ص ص : 106-108.

المبحث الثاني:أساليب تسيير مخاطر القروض البنكية

تعتمد البنوك في تسيير مخاطر القروض المحتملة على مجموعة من الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصولها وأرباحها والتقليل من الخسارة إلى أدنى مستوياتها وذلك بتحديد نوعية هذه المخاطر وقياسها، والعمل على إعداد هذه الإجراءات بالرقابة عليها.

المطلب الأول: طرق وأدوات تحديد وتحليل مخاطر القروض البنكية

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض، يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا. وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة.

1- طرق تقدير مخاطر القروض البنكية

1-1- طريقة النسب المالية: تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها والتي تساعدها على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا.

أول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمنظمة إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية. ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل[1]، تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة، وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية يف شكل حسابي وتقدم على سبيل المثال لا الحصر بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار[2].

1-1-1- النسب الخاصة بقروض الاستغلال: عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي لهذه المنظمة طالبة القرض، ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان، ومن بين هذه النسب ما يلي:

- نسب التوازن المالي: ويتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأسمال العامل و الخزينة؛
- نسب الدوران وتتكون من ثلاثة نسب هي: دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن وسرعة دوران المورد؛
- نسبة السيولة العامة.

1- الطاهر لطرش: "**مرجع سابق**"، ص: 146.

2- رضاعبد المعطي، محفوظ أحمد جودة: "**مرجع سابق**"، ص:251.

1-1-2- النسب الخاصة بقروض الاستثمار: عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات، فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، وبالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال، لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض، ومن أهم هذه النسب هي:

- التمويل الذاتي؛
- التمويل الذاتي/ديون الاستثمار لأجل؛
- نسبة المديونية؛
- التقييم المالي للمشروع الاستثماري، وهذا من خلال الطرق التالية :
- طريقة صافي القيمة الحالية VAN ؛
- طريقة معدل العائد الداخليTRI ؛
- طريقة فترة الاستردادPR ؛
- طريقة مؤشر الربحية IP .

1-2- طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي

هي آلية للتنقيط تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك والتي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها، وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي، وتطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي، وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات: محللين، منظمات قرض وخبراء محاسبين ...

وتهتم منظمات القرض كثيرا بهذه الطريقة لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية[1].

1-2-1- حالة القروض الموجهة للأفراد

يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التميزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة بكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها، وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- تحديد المعلومات الخاصة بكل فئة؛
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

1- جهاد حفيان: "**إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**"، مذكرة ماستر في العلوم المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص ص: 46-47.

1-2-2- حالة القروض الموجهة للمنظمات: يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين:

مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقا للمعايير التالية :

- ✓ تاريخ تأسيس المنظمة؛
- ✓ أقدميه وكفاءة مسيري المنظمة؛
- ✓ مرد ودية المنظمة خلال سنوات متتالية؛
- ✓ رقم أعمالها المحقق؛
- ✓ نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها؛
- ✓ رأسمالها العام؛
- ✓ طبيعة نشاطها[1].

2- أدوات تحديد وتحليل بيانات مخاطر القروض البنكية: وتتكون هذه الأدوات من:[2]

2-1- المحلل المالي

يزود المحلل المالي بقاعدة الأساس لتحليل القرض، فالتحليل الآلي للبيانات المالية المتوفرة عن المقترض إضافة إلى تحليل الحساسية والتحليل الآلي للتدفقات النقدية يؤدي إلى شفافية العمليات وثباتها وزيادة إنتاجيتها وكذلك يساعد على سلامة البيانات وتطوير عنصر الأمان ومشاركة المعلومات من قبل كافة المستخدمين للنظام. يسمح المحلل المالي للبنوك بتحديد النسب المالية ويعطي مقارنة تاريخية عن بيانات القوائم المالية للمقترضين فيما يتعلق بالأداء المالي لهم، ويقوم المحلل المالي بتخزين كافة المعلومات المتاحة عن العملية مدار البحث بهدف الحصول عليها مستقبلا.

2-2- أداء التصنيف

بهدف الحصول على تقييم دقيق للمقترضين هناك حاجة شديدة لأدوات تستطيع جمع مصادر مختلفة من المعلومات بطريقة دقيقة وذو معنى وتتمتع بالثبات من حيث التفسير.

وتعتبر أدوات تصنيف القرض نقطة المركز بالنسبة لعملية تقييم مخاطر القروض للمقترضين، وتكون هذه الأدوات قابلة للتشكيل حسب الحاجة، وتقوم بشكل فوري بوضع تصنيف داخلي للمخاطر لأي مقترض بالاعتماد على عوامل كمية بالإضافة إلى عوامل حكم شخصي للخبراء في هذا المجال.

كما يمكن ربط هذه التطبيقات التي يتم استخراجها بمعدل احتمالية التعثر وعملية التسعير المعتمدة على المخاطر وهي قادرة على تحديد قيمة الخسائر عند التعثر ومقدار التعرض للخطر بالاعتماد على اتجاهات التصنيفات المستخرجة.

1- **نفس المرجع**، ص: 66.

2- مهند حنا نقولا عيسى: "**إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص: 248.

2-3- تسعير المخاطر

تسعى كافة البنوك إلى تحسين العائد على حقوق الملكية والعائد على رأس المال بالمخاطر، ويكون ذلك ممكنا عندما يتم مراجعة كل نوع من أنواع المخاطر من حيث الموائمة بين المخاطر والمردود، يجب أن يتم تحليل طلبات القروض والمقترضين بشكل إفرادي لتحديد السعر المناسب الذي يعوض عن كافة مخاطر الإقراض والتي يتعرض لها المقترض.

2-4- خارطة السوق

إن عملية تقييم المقترض تتطلب أن يتم النظر للمقترض من عدة زوايا أو مناظير حتى يتمكن مديري المخاطر من تقييم مخاطر المقترض بشكل واضح وغير متحيز، وهناك عدة عوامل تؤثر في عملية اتخاذ القرار وأحد هذه العوامل هي مدى معرفة أداء المقترض وأداء المنافسين في نفس المنطقة الجغرافية ونفس الصناعة ويعتمد هذا النظام بشكل أساسي على المعلومات والبيانات المتوفرة عن أداء العملاء في السابق[1].

2-5- الالتزام بالسياسات الموضوعة

وتعني رغبة كل البنوك بالتأكد من أن مخاطر المحفظة تتوافق مع ميل البنك لتحمل هذه المخاطر ضمن سياسة البنك، فمن الضروري أن يتم قياس مدى التزام البنك بالمخاطر التي تم تحديدها ضمن السياسات المفروضة والموضوعة من قبل الإدارة العليا في البنك بهدف التأكد من انه لا يتم انتهاك الخطوط العريضة لهاته السياسات.

2-6- التقديم

ابتعدت البنوك عن الآراء الشخصية والفردية في العملية الاقراضية النظامية والسبب الرئيسي في هذا التحول هو أن البنوك تحتاج إلى اتخاذ قرارات الإقراض أسرع وأكثر دقة وموحدة ضمن تكاليف معقولة. يجب على البنوك أن توازن مابين عملية تقييم المخاطر الشاملة مع درجة عالية من جودة القرارات الاقراضية المتخذة. ويمكن لذلك أن يحدث فقط عندما يتم استخدام أدوات عالية الإنتاجية وسهلة الاستخدام لتساعدهم في اتخاذ القرارات. وفي هذه المرحلة يتم تجميع كافة المستندات التي تنشأ من خلال الأنظمة المختلفة لإنتاج ملف خاص بالمخاطر الاقراضية مع قابلية إضافة مستندات خارجية جديدة مثل ملاحظات عن القطاع أو الصناعة وخلفية تاريخية عن المقترض وغيرها من المعلومات. فإذا كانت تسهيلات المقترض بحاجة إلى تجديد فإن النموذج يقوم بتجميع كافة المعلومات التاريخية عن المقترض بما يتضمن التسهيلات الموافق عليها وأرصدتها والضمانات المتعلقة بها والعقود والمستندات الداخلة في عملية التوثيق وكل ذلك يساعد في سرعة اتخاذ القرار بدقة وموضوعية.

1- **نفس المرجع**، ص ص:249- 250.

2-7- تخزين البيانات

وهي عبارة عن الأحداث التاريخية التي تتعلق بالتعثر وخصائص الخسائر التي حققها البنك وتم تخزينها مع مرور الوقت، بالإضافة إلى أن مقررات لجنة بازل 2 تطلب من البنوك الاحتفاظ بالبيانات المتوفرة عن المخاطر التي تعرض لها البنك لفترة تتراوح مابين 3-5 سنوات بما يتضمن ذلك تصنيف المخاطر للمقترضين والقروض المتعثرة والضمانات الموجودة مقابل هاته التسهيلات وغيرها، ويجب أن تكون البيانات التاريخية التي يتم تجميعها في نظام التخزين دقيقة وكاملة. وهذه البيانات تتضمن كافة بيانات القرض الموافق عليه وكذلك بيانات عن تصنيفات وضمانات وأنواع التسهيلات الممنوحة والديون المتعثرة والبيانات المالية للمقترضين وغيرها من المعلومات. فهذه البيانات يتم تجميعها بطريقة يمكن استرجاعها بأي لحظة بهدف الاستخدام لاحقا أو يمكن ترحيلها إلى المخازن في حال عدم قابلية استخدامها مستقبلا.

3- أدوات قياس مخاطر القرض البنكية: هناك طريقتان يمكن استخدامهما في قياس مخاطر الإقراض:

- ✓ قياس المخاطر الافرادية؛
- ✓ قياس مخاطر المحفظة.

إن لجنة بازل 2 لا تسمح للبنك باقتصار قياس المخاطر على مستوى المحافظ فقط فإنه لابد من قياس المخاطر على المستوى الانفرادي للعملاء أيضا وذلك لاحتساب مدى كفاية رأس المال، وفيما يلي مكونات قياس المخاطر الاقراضية:

- ✓ الانكشاف عند التعثر؛
- ✓ الخسائر عند التعثر؛
- ✓ احتمالية التعثر.

بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق، والمخاطر التي يتم قياسها يمكن استخدامها بشكل مباشر في احتساب متطلبات رأس المال في البنوك بحسب مقررات لجنة بازل 2.

4- أدوات تحليل مخاطر المحفظة

4-1- محلل المحفظة: تعتبر مخاطر المحفظة مؤشر مباشر على الأداء الحالي والمستقبلي للبنك وتعتمد القيمة السوقية للبنك وتنبؤات المحللين الماليين على هذه المخاطر. فمن الضروري للبنك أن يقيس جودة المحفظة باستمرار ويقارن النتائج بالسياسات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة وبالمعايير الموضوعة من قبل مديري المخاطر. فعملية تحليل المحفظة تعطي معلومات مجانية عن جودتها ويتم التحليل على أساس القطاع والصناعة والتصنيف وجودة الضمانات.

4-2- مدير السياسة الاقراضية: إن تحليل التزام المحفظة بالمعايير والسياسات الموضوعة يعطي تغذية مرجعية قيمة للأقسام التي لها علاقة مباشرة مع السياسات الموضوعة بحيث يتم تسليط الضوء على السياسات

التي يمكن استبعادها أو يتم تطويرها وتحسينها، وكل ذلك يمكن البنك من مراقبة جودة مخاطر محفظة القروض التابعة للبنك ومراقبة التنويع والتركزات الاقراضية[1].

المطلب الثاني: أساليب تسيير مخاطر القروض البنكية

مما سبق يتضح انه مهما كان المستفيد من القرض سواء كان منظمة أو شخص أو حتى حكومة تبقى دائما مخاطر القروض المحتملة، لذلك يسعى البنك جاهدا للتحكم وتسيير هذه المخاطر بإتباع بعض الإجراءات، وتختلف قدرة البنك على التحكم في هاته المخاطر ومعالجتها باختلاف نوع المخاطرة نفسها.

1- المعالجة على مستوى البنك

يتم تسيير مخاطر القروض البنكية على مستوى البنك وفق طريقتين:

الطريقة الأولى: تحديد المخاطر المصرفية

إن طريقة تحديد المخاطر البنكية هي طريقة فعالة في حد ذاتها، إذ من الخطر على البنك أن يمنح قروضه لقطاع واحد أو عدد من القطاعات الاقتصادية، لذا نجد البنوك عموما تفضل تقسيم قروضها على فروع نشاطات مختلفة اجتنابا للنتائج السلبية أو الأزمات التي قد تصيب مهنة من المهن أو قطاع من القطاعات الاقتصادية فتسبب اهتزازات وزعزعة على مستوى البنك وكذا استقراره.

إن تنويع نشاطات البنك أو القطاعات التي يتعامل معها البنك تسمح له بالتحكم بالأخطار عند نسب معقولة كما أن متابعة القروض الممنوحة لكل قطاع يسمح للبنك بمعرفة القطاعات أو الزبائن التي تشكل أكثر ضررا أو خطرا من غيرها، لذا نجد في البنك مصلحة مركزية خاصة بالأخطار تدعى مركز الأخطار تقدم للبنوك خدمات مهمة، كما تسمح بمعرفة مجموع القروض التي استفادت منها مؤسسة ما أو قطاع وبالتالي فهي تساعد في تقسيم المخاطر.

فأما فيما يخص تحديد الخطر فإنه ينفذ وفق طريقتين:

- إما يجبر البنك نفسه على تثبيت ووضع حد أقصى لمجموع الأصول ذات الخطر مقارنة مع مجموعة الميزانية، وهذا يستلزم إتباع طريقة مشابهة لحساب نسبة الأسعار أو الملاءة؛

- إما الطريقة الثانية وفيها يقوم البنك بوضع حدود للقروض الممنوحة لمقترض واحد أو مجموعة المقترضين في قطاع أو نشاط اقتصادي، وعليه فمن الخطر على البنك أن يسعى لزيادة التزاماته وذلك بغرض زيادة الأرباح أو مسألة الشهرة أو التظاهر[2].

1- **نفس المرجع**، ص ص: 251-252.

2- محمد مطر: "**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص: 25.

الطريقة الثانية: التأمينات

إن التأمين عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يضمن للشخص المؤمن له مسئولية ما يترتب على ما يصدر عنه من ضرر للغير(المستفيد) وذلك مقابل ما يؤديه من أقساط دورية، ويعتبر التأمين ضمانا ثانويا يلجأ إليه البنك عند تحقق الأخطار المحتملة، كما يجب أن تراعي الشروط الخاصة بوثيقة التأمين مثل:

- ✓ المستفيد من التأمين(لابد أن يكون البنك مباشرة طول فترة منح التسهيلات)؛
- ✓ التعليمات الخاصة بمدة أجل سريان الوثائق التأمينية أو تجديدها؛
- ✓ كيفية المطالبة بالتعويضات في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده؛
- ✓ توقيت وكيفية وحجم سداد الأقساط الخاصة بالوثيقة ومن سيقوم بتحملها[1].

2- المعالجة على مستوى العميل

قد يتمكن البنك من عمل تسوية مع العميل من خلال إجتماعات معه وقد تتضمن هذه التسوية عدة بدائل منها:

2-1- تعويم العميل وانتشاله وإنعاشه

الحقيقة أن هذا البديل يتضمن ثلاث مراحل أساسية لمواجهة الدين المتعثر لدى عميل لا يكون له يد في مسألة إعساره، بل يرجع ذلك إلى ظروف طارئة أدت إلى انخفاض العائد وهذه المراحل هي:[2]

المرحلة الأولى: تعويم العميل

حيث يواجه البنك مشكلة تعثر أحد عملائه نتيجة لنكسة تعرض لها النشاط الذي يمارسه حيث أثرت تأثيرا شديدا على قدرة العميل الذي أصبح من الصعب عليه تجاوز هذه الأزمة دون مساعدة البنك له، وتكون محور عملية التعويم قيام البنك بإعطاء الفرصة للعميل لالتقاط أنفاسه عن طريق منحه فترة سماح يؤجل خلالها عبء سداد الدين وفوائده، وقد يقوم البنك بعقد اجتماع مشترك يضم جميع دائني العميل أو مجموعة منهم والعميل، يتم الاتفاق فيه على إعادة جدولة الديون بما يتناسب مع ظروف وإمكانات العميل، وإعطائه فترة سماح مناسبة يحقق من خلالها إيرادات تكفي لتعويمه وزيادة قدرته على سداد التزاماته، كما يمكن في هذه المرحلة النظر في التنازل عن جزء من الفوائد المستحقة للعميل، وتخفيض معدل أو سعر الفائدة المطبق على تسهيلات القروض التي حصل عليها لعميل من البنك بالشكل الذي يتناسب مع ظروف العميل الجديدة، وبحيث لا يزيد معدلها كثيرا عن المعدل الذي يتحقق على رأس المال المستثمر في النشاط الذي يمارسه العميل.

المرحلة الثانية: انتشال العميل

في هذه المرحلة يقوم البنك باتخاذ إجراءات أكثر تقدما تتضمن التدخل المباشر وغير المباشر في إدارة نشاط العميل، وتوجيهه وفقا لخطة عمل يلتزم بها العميل في المستقبل، ويكون هدفها الأساسي موازنة التدفقات

1- احمد غنيم: " **مرجع سابق**"، ص: 79.

2- محسن احمد الخضيري: "**الديون المتعثرة** "، ابتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص: 336.

النقدية للمؤسسة المقترضة بحيث تغطي إيراداتها ونفقاتها وتحقق فائضا مناسبا. وفي هذا يمكن للبنك تحويل جزء هام من المديونية أو كاملها إلى مساهمة في رأس المال ويصبح البنك شريك كامل للعميل، ومن ثم يتدخل تدخلا مباشرا في إدارته لنشاطه وفي هذه المرحلة يقوم البنك بتقديم الاستشارات الإدارية المناسبة للعميل، والتي تتناول النواحي الآتية:

- ترشيد تكلفة الإنتاج لديه عن طريق التخفيف من نسب التالف والعادم والإنتاج المعيب لديه، ومن المخزون من السلع تامة الصنع وغلق بعض الوحدات الإنتاجية ذات التكلفة المرتفعة؛
- زيادة كفاءة تحصيل المتأخرات عن العملاء الذين منحتهم المؤسسة المقترضة ائتمان أو تسهيلات في سداد قيمة البضائع والخدمات التي حصلوا عليها من المؤسسة.

وتنتهي هذه المرحلة بإحداث توازن بين إيرادات المشروع وبين نفقاته، أي بين التدفقات النقدية الداخلة للمشروع وبين التدفقات النقدية الخارجة (جميع عناصر التكاليف).

المرحلة الثالثة: إنعاش العميل

تمثل أهم المراحل على الإطلاق حيث بموجبها يتم تحويل العميل من كونه عميل متعثر إلى عميل غير متعثر يعمل لكامل طاقته مستعيدا كامل نشاطه وحيويته، وتتم عملية الإنعاش عن طريق منح العميل قروض جديدة ذات شروط ميسرة لتمكينه من القيام بعمليات الإحلال والتجديد والصيانة الدورية وتمويل رأس المال العامل بشكل مناسب يتوافق مع الظروف القائمة في السوق ويشترط لهاته المرحلة توافر مجموعة من الشروط الأساسية حتى يتحقق الإنعاش المطلوب للعميل وأهمها ما يلي:[1]

– أن تكون مرحلة الركود والكساد في الدورة الاقتصادية التي سببت إعسار العميل قد قاربت على الانتهاء هذا إن لم تكن قد انتهت فعلا، وأن سبب الاضطراب المفاجئ الذي يحدث للعميل قد تم معالجته؛

– أن تكون الظروف المستقبلية والحاضرة أيضا تشير إلى توافر سوق مناسب يستوعب الإنتاج من السلع أو الخدمات التي سوف يطرحها العميل في السوق؛

– أن يكون العميل راغبا وقادرا ومصرا على تجاوز الأزمة ولديه الطموح والاستعداد التام لتحمل الجهد والتكلفة والمخاطر التي يتضمنها قرار التوسع؛

– أن يكون العائد أو المردود على الاستثمار أعلى من معدل الفائدة التي سيطبقها للبنك على القروض الممنوحة للعميل، حتى يكون هناك فائض كافي لسداد الالتزامات القائمة على العميل.

2-2- إعادة جدولة الديون

الدين المتعثر كثيرا ما يخرج عن دور ومسؤولية العميل إلى آفاق ما يمر به الاقتصاد القومي من تغيرات وظروف صعبة تؤدي إلى توقف بعض المنشآت عن سداد ديونها، وتتم إجراءات إعادة الجدولة على النحو التالي:

1- محسن احمد الخضيري: " **مرجع سابق**"، ص ص: 137-341.

2-2-1- الخطوة الأولى: تقدم العميل بطلب إعادة الجدولة

يعرض العميل الظروف الخاصة التي يمر بها ومدى قدرته على التغلب على هذه الظروف وأسباب إعساره، والوسائل المناسبة التي يراها للخروج من هذا الإعسار واقتراحاته بشأن الجدولة.

2-2-2- الخطوة الثانية: دراسة وفحص طلب العميل

يقوم البنك بدراسة الطلب المقدم من العميل وإجراء استعلام عن مدى صدق وسلامة البيانات الواردة بالطلب الخاص بإعادة الجدولة، وعلى هذا الأساس فإن إعادة الجدولة تشتمل على كل من أصل الدين وكذا فوائده المتراكمة والتي لم يتم سدادها من جانب العميل، وتقوم البنوك بهذه العملية مرغمة وذلك لتفادي تحمل خسائر أكبر قد تصل إلى إجمالي قيمة الدين وفوائده، وقد تتعدى هذا النطاق إلى نطاق أخر يهدد استمرار البنك ذاته، ومخاطر عدم الجدولة لعملاء البنك المنتظمين[1].

2-2-3- الخطوة الثالثة: إعداد بدائل مقترحة لإعادة جدولة الدين

بناءا على الدراسة التي أجراها الباحث للطلب الذي تقدم به العميل واستيفاءه لكافة أركانه وتأكده من صحة ودقة ما أدلى به العميل يقوم بوضع عدة بدائل مقترحة كمشاريع لإعادة جدولة ومن أهم البدائل التي تطرح في هذا الشأن ما يلي:

- قيام العميل بالتنازل عن ملكية أصل من الأصول للبنك ليقوم البنك ببيعه لتخفيض مبلغ المديونية القائمة بالقدر الذي يجعل مبلغ القرض يتناسب مع قدرة العميل على السداد حاليا ومستقبلا؛
- تعليل مبلغ الفوائد على أصل الدين مع منح العميل فترة سماح مناسبة ليقوم خلالها بتعديل وتغيير خطوط إنتاجه واستئناف نشاطه من جديد في الإنتاج أو التوزيع وتحقيق عائد مبيعات مناسب يكفي لسداد التزاماته؛
- إصدار المدين لحصة جديدة من أسهم رأس المال وبعد تغطيتها يحولها للبنك أو إصدار أسهم للبنك مقابل جزء من المديونية يتنازل عنها للبنك، ويصبح البنك بهذه الخطوة شريكا للعميل من حقه التدخل في إدارة نشاطه وفقا لما يراه مناسبا ولتحقيق مصالحه المشتركة وللحفاظ على حقوقه المزدوجة في الوقت نفسه؛

تخفيض معدل الفائدة المطبق على القرض مع إعطاء العميل فترة سماح ويؤجل معها الأقساط المستحقة إلى تاريخ جديد تجدول على أساسه ويتم الدفع وفقا لهذا التاريخ.

2-2-4- الخطوة الرابعة: التفاوض مع العميل

هذه الخطوة شديدة الحيوية والأهمية حيث يتم خلالها تبادل وجهات النظر والتباحث حول أفضل السبل لتحقيق المصلحة والمنفعة المشتركة بين البنك وعميلها المقترض.

1- محسن احمد الخضيري: **مرجع سابق**، ص ص: 342-345.

يتم من خلال التفاوض الوقوف على مدى صدق وموضوعية البيانات التي أمكن جمعها من العميل أو من جهات خارجية، ووفقا لهذا كله يتم الاتفاق على خطة إعادة جدولة القرض السابق منحه للعميل وإعداد مسودة الاتفاق يتم إرسالها إلى الشؤون القانونية لمراجعتها تمهيدا لتوقيعها من العميل ومن البنك بعد إقرارها.

2-2-5- الخطوة الخامسة: الوصول إلى صياغة نهائية لعقد جدولة الدين

بعد الوصول إلى هذه الصياغة يتم توقيعها من العميل ومن البنك وتنفيذها وفقا للشروط الوارد بها، وعلى المسؤولية بفرع البنك متابعة تنفيذ هذا الاتفاق بجدية ودقة كاملة للتأكد من التزام العميل بما تعاقد عليه مع البنك وذلك عن طريق الآتي:

- موالاة زيادة العملاء المتعثرين ومتابعة انتظامهم في سداد التزاماته الجديدة التي تم الاتفاق عليها، والتأكد من انتظام نشاطهم الذي يمارسونه، وتقييم أي تغيرات تحدث في موقفهم الاقراضي أو لا بأول في حينه لاتخاذ اللازم بشأن كل تغيير يحدث؛
- التشدد في عدم السماح للعميل المتعثر بأي تجاوزات في حساباتهم المدينة، وعدم الموافقة على أي تجاوز بدون الرجوع للسلطة الاقراضية المختصة والحصول على موافقتها؛
- عدم السماح للعميل المتعثر بتأجيل أو إرجاء سداد أي فوائد أو عمولات أو مصاريف تستحق عليه وفقا لعقد الجدولة بدعوى اكتفاء سداده لأصل الدين، حيث أن هاته الفوائد والمصاريف والعمولات لها الأولوية المطلقة قبل أصل الدين المعاد جدولته.

3- المعالجة على مستوى المؤسسة

يقوم المصرف بتقديم تقرير مفصل لإمكانيات المؤسسة الكمية والنوعية من خلال دراسة برنامج المبيعات لفترات لاحقة مثل تطور رقم الأعمال، مستوى الأسعار، السوق الملائمة والمستقبلية لمنتجات المؤسسة المنافسة وكفاءة مسيري المؤسسة...الخ.

ومنه يتوجب على البنك جمع أكبر حجم ممكن من المعلومات التي تسمح له باتخاذ القرار الأمثل ومن أهم هذه العوامل التي يتعين دراستها ما يلي:[1]

3-1- دراسة السوق والمنتوج

وهي معرفة وضعية المؤسسة وتقدير حصتها في السوق مقارنة مع القطاع الذي تنشط فيه، ومعرفة وضعية ومستقبل هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني وكذا معرفة تطور رقم أعمال المؤسسة ووضعيتها في الاقتصاد الوطني والدولي.

كما تتطلب دراسة السوق معرفة حجم الزبائن المؤسسة الحاليين والمحتملين، وأما دراسة المنتوج فهي مرتبطة بما يلي:

- ✓ هل المنتج سلعة ضرورية كمالية أو عادية؟؛

1- أحمد غنيم: "**دور دراسات الجدوى والتحليل الائتماني في ترشيد القرارات للاستثمار والائتمان**"، دون دار نشر، بور سعيد، 1996، ص: 58.

- ✓ هل يوجد للمنتج سلع بديلة؟؛
- ✓ هل سعر المنتج مناسب؟؛
- ✓ ما مدى تجاوب المستهلكين مع المنتج ورضاهم عنه؟.

3-2- دراسة الصناعة

هذه الدراسة تتعلق بتحليل وسائل العمل المستعملة وطرق ونوعية الإنتاج مع تطور الآلات التي ينوي طالب القرض شراءها من خلال طلبه، وتعتبر هذه الدراسة ضرورية لأنها غالبا ما تتعلق بتمويل الاستثمارات وتنجز عموما من طرف أشخاص مختصين في المجال، وعادة ما يكون مكتب الدراسات والاستثمارات التقنية[1].

3-3- دراسة المحيط الاقتصادي والاجتماعي والنقدي: ويمكن اقتصارها فيما يلي:

3-3-1- المحيط الاقتصادي

قبل منح البنك لقرض ما يجب دراسة المحيط الاقتصادي المتكون من مختلف الهياكل والميكانيزمات، وترتكز هاته الدراسة على معرفة ما يلي:

- ✓ وضعية القطاع الاقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسة؛
- ✓ وضعية الاقتصاد الوطني ككل؛
- ✓ وضعية الاقتصاد العالمي وتأثيره على نشاط المؤسسة.

3-3-2- المحيط الاجتماعي

قد يعرف هذا المحيط ظروف اجتماعية تؤدي إلى غلق أو توقف المؤسسات مما ينتج عنه العديد من المشاكل كالبطالة، وهذا ما يجعل البنوك تقوم بمنح القروض ورغم ما تحمله من مخاطر كثيرة حتى تبعد عن هذه المؤسسات الصعوبات التي قد تطرح لحل مشاكل اجتماعية حقيقية.

3-3-3- المحيط النقدي

ترتبط السياسة النقدية بمجموعة من العوامل كحجم القروض الموزعة ومعدل الفائدة المطبق عليها، فتزداد أهمية القروض في المحيط النقدي كونه يعمل على تجنب التوسع الكبير للكتلة النقدية الذي يؤدي إلى التضخم، لذا نجد السلطات المكلفة بتسيير النقد تلعب دورا كبيرا في سياسة وحجم الإقراض.

المطلب الثالث: تقنيات الحد من مخاطر القروض البنكية

إن من مهام الصيرفي أساسا العمل على إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تحد من الأخطار المرتبطة بنشاطه خاصة ما تعلق منها بعمليات الإقراض، فحذر الصيرفي وحرصه الدائم على الحفاظ على الرشادة المالية للمؤسسة البنكية تلزمه على مواجهة الأخطار التي يقدر أنها يمكن أن تقع له ، و ذلك باستعمال الوسائل و الإجراءات التالية[2]:

1- أحمد غنيم: **مرجع سابق**، ص: 58.

2- نوري موسى شقيري، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب: "**إدارة المخاطر**"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص: 110.

1- دعم أنظمة العمل

لاشك أن الدراسة الواعية للقروض المطلوب منحها من حيث تقييم المركز المالي للمقترض ومقدرته على الوفاء والغرض من التمويل ومصادر سداده والضمانات المقدمة هي الأساس في تحليل المخاطر ومحاولة السيطرة عليها. ثم يأتي بعد ذلك عملية متابعة القروض حتى تمام السداد بهدف إكتشاف أية عقبات تؤثر في قدرة المدين على الوفاء واتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الشأن حفاظا على حقوق البنك، كما أن نجاح البنك في الوصول إلى قرارات إقراضية سليمة وتنفيذها على نحو مرض وتفادي أخطاء العاملين بالبنك سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة يرتهن أساسا بسلامة أنظمة العمل وبمدى كفاية الرقابة الداخلية، ويتحقق الوصول إلى ذلك عند مراعاة ما يلي:

- ✓ تحديد اختصاصات اعتماد تسهيلات القروض بدقة؛
- ✓ تجزئة العمل إلى مراحل وعدم تركيز مسؤولية انجاز عملية بكفاءة حلقاتها في يد شخص واحد؛
- ✓ وضع التنظيم الداخلي على نحو يسهل معه اكتشاف أي خطأ أو تلاعب بطريقة تلقائية؛
- ✓ الاحتفاظ بسجلات وملفات إئتمانية منظمة والعمل على تجديد الاستعلامات عن المدينين بصفة دورية؛
- ✓ المراجعة المستمرة لمراكز المدينين والضمانات لدى تنفيذ القروض وفقا للشروط الصادرة في شأنها.

2- التنويع والتخصيص

تتجه السياسة الإئتمانية لخدمة مختلف الأنشطة الاقتصادية بشكل عام وعليها أن تستند إلى أساس التنوع في القروض لحماية أموالها وأن تتضمن اعتبارات تحقيق درجة من التنوع لأن ذلك سيؤدي إلى تقليل المخاطرة واحتمالات الخسارة، وتتناسب مخاطرة القرض تناسبا عكسيا مع التنويع سواء في الأمد أو النشاط، ففي حالة تمويل قطاع واحد مثلا وعدم التنويع فعلى سبيل المثال تتعرض البنوك إلى خسائر مستمرة في حالة عدم تنويعها واقتصار قروضها على القطاع الزراعي نتيجة لتعرض منتجات هذا القطاع إلى ظروف بيئية مرتبطة بالجفاف أو سوء الإدارة وبذلك سوف تتعرض سيولته إلى خسارة كبيرة لعدم إيفاء القطاع الزراعي بالقرض الموجود لديه وهذا يعني تعرض البنك إلى مخاطرة القرض، لذا فإنه كلما زاد التنوع قلت مخاطرة القرض[1].

3- تحويل الخطر

تعتبر طريقة تحويل الخطر من أكثر طرق مجابهة الخطر فاعلية وتقوم على أساس تحويل الخطر من المعرض له إلى أخر أكثر استعدادا وقدرة على تحمل الخسائر المتوقعة في حالة تحقق الخطر وذلك مقابل مبلغ معين (يسمى قسط في حالة التأمين)، يتم الاتفاق عليه ونلاحظ أن عقود التأمين تعتبر من أهم وسائل تحويله لكنها ليست الوحيدة، بمعنى أخر بينما تدخل جميع عمليات التأمين التجاري ضمن سياسة تحويل الخطر، إلا أن هناك عمليات تحويل خطر ليست تأمينا تجاريا فقد يتم تحويل الخطر بناءا على اتفاق بين الطرفين مثلما يحدث في عقود التشييد وعقود النقل وعقود الإيجار وغيره، ويتميز التأمين التجاري عن غيره من الطرق بأنه

1- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري: "**ادارة البنوك**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص ص: 129-130.

لا يقتصر على تحويل الخطر فقط و إنما يتضمن أيضا توزيع عبء الخطر على جميع المشتركين على أساس النصيب النسبي لكل منهم في تكلفة تحمل الخطر والمصاريف الإدارية[1].

4- سياسة الوقاية والمنع

يقصد بهذه السياسة اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لمنع وتقليل فرص تحقق مسببات الخطر في صورة حادث والحد من الآثار الناتجة في حال تحقق هذا الخطر، ويتضمن ذلك استخدام مختلف الأساليب العلمية والفكرية والتي قد تكون إرشادات أو تحسين في طرق التفكير أو ترشيد لطرق الأداء كما قد تعتمد على استخدام بعض المعدات والأجهزة الفنية التي تمكن من تحقيق أهداف هذه السياسة، وتعتمد إجراءات الوقاية والمنع على تحليل علاقات الأفراد المرتبطين بما يمكن من الوصول إلى المؤثرات الشخصية التي تؤثر على هذه المخاطر كما تعتمد أيضا على تحليل وحدة المخاطر تحليلا فنيا وموضوعيا وذلك وصولا إلى معرفة مكوناتها وتأثير كل منها على المخاطر[2].

5- اختزال الخطر

يمكن اللجوء إلى سببين في هذا الصدد أحدهما هو استخدام أسلوب التمسك لمحاولة اختزال احتمالية حدوث الخطر والثاني هو التعامل مع الأثر، ومن ثم لدينا مدى من الخيارات على مستويات مختلفة لابد أن الجهد المبذول للتمسك بالهدف أو للتخفيف من الخطر لا يعادل بأي حال مستوى الوقاية المنشودة فعلا، وربما تستفيد الأنظمة فقط عند تزويدها بنظام من الأمن البشري وبأساليب النظم الطيعة التي تطرحها الأبحاث الإجرائية.

6- التأمين على القروض

لعل من إحدى الوسائل الهامة لتجنب خطر عدم التسديد خاصة هو التأمين على القروض الممنوحة للمتعاملين، حيث يلزم البنك متعامله بالتأمين حتى يتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقق الخطر[3].

المبحث الثالث: المخاطر البنكية وفق متطلبات لجنة بازل الدولية

يواجه النشاط البنكي العديد من المخاطر التي يتزايد مستواها بتزايد حجم البنوك وتطور أنشطتها، لذلك وجب البحث عن طرق للتقليل منها، وأهم ما توصل إليه في هذا المجال هو وضع معايير دولية للرقابة البنكية لحماية البنوك، لهذا فالبنوك مطالبة بتطبيقها لأنها تمثل صمام الأمان لصد الخسائر التي قد تلحق بها.

1- أحمد عبد الله قمحاوي أباظة: "**مدخل كمي لإدارة الأخطار ورياضيات المال والاستثمار**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، 2002، ص: 31.

2- أسامة عزمي سلام، نوري موسى شقيري: "**إدارة الخطر والتأمين**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص ص: 58-60.

3- عبد الحق أبو عتروس: **مرجع سابق**، ص: 56.

المطلب الأول: مقررات لجنة بازل الأولى

لحماية البنوك من شبح الإفلاس اقر مجلس المحافظين تجسيد نظام للرقابة تمثل في اتفاقية بازل الأولى التي انطوت على العديد من الجوانب كالتركيز على المخاطر الاقراضية وتعميق الاهتمام بنوعية الأصول.

1- تعريف لجنة بازل للرقابة البنكية

تكونت اللجنة من بأعضاء ممثلين عن مجموعة الإثني عشر عشرة الدول الصناعية وهي(بلجيكا، كندا، فرنسا ايطاليا، إيطاليا، اليابان، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى لكسمبورغ)، وكانت اللجنة تعقد اجتماعها في مدينة بال أو بازل في سويسرا، وهي مقر بنك التسويات الدولية BIS برئاسة كوك من بنك انجلترا، ومن هنا جاءت التسمية ب"لجنة بال أو بازل أو كوك".

وقد رفعت اللجنة تقريرها الأول عام 1987 لمحافظي البنوك المركزية والذي استهدف تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية، بفرض نسبة مستهدفة تمثل الحد الأدنى لملاءة البنك"كفاية رأس المال وهي 8% من رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر الاقراضية، وأن تلتزم البنوك بتنفيذها بعد أوضاعها في نهاية سنة 1992.

وتم نشر وتوزيع التقرير على البنوك والاتحادات البنكية، ذلك خلال 6 أشهر من اجل التطلع على أرائها بشأن توصيات اللجنة، ثم أنجزت اللجنة تقريرها النهائي بعد دراسة ما ورد من توصيات، وقدمته في يوليو1998 حيث أقر مجلس المحافظين باسم وفاق أو مقررات لجنة بازل.

وفي جانفي 1996 أضافت اللجنة معايير جديدة لاتفاقها الأول تم من خلالها مطالبة البنوك بالاحتفاظ برأس مال لمواجهة المخاطر على أن يبدأ العمل على ذلك اعتبارا من نهاية العام 1997[1].

2- أهداف لجنة بازل

- ✓ المساعدة في تقوية واستقرار النظام البنكي الدولي، عن طريق تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال بالبنوك وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على البنوك؛
- ✓ الحد من أثار المنافسة غير العادلة،
- ✓ العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية والتي تتبع من التحرير المالي وتحرير الأسواق النقدية من البنوك؛
- ✓ تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداو المعلومات حول تلك الأساليب[2].

1- سمير الخطيب: **مرجع سابق**، ص: 31.

2- طارق عبد العال حماد: "**التطورات العالمية وانعكاسها على أعمال البنوك**"،الدار الجامعية، مصر، 2003، ص: 126.

3- الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الاولى: انطوت اتفاقية بازل على العديد من الجوانب أهمها:

3-1- التركيز على المخاطر الاقراضية: حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما ولم يشمل معيار كفاية رأس المال مواجهة المخاطر الأخى مثل: مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف...

3-2- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك فيها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى البنك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية في نفس الوقت[1].

3-3- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية: قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين: الأولى متدنية المخاطر وتضم مجموعتين فرعيتين:

3-3-1- المجموعة الأولى وتضم:[2]

- الدول الأعضاء في OECD بإضافة دولتان هما: سويسرا والمملكة السعودية؛
- الدول التي قامت بعقد الترتيبات الائتمانية خاصة مع صندوق النقد وهي: استراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزيلندا، فنلندا، أيسلندا، الدانمارك، اليونان وتركيا.

وقد قامت بتعديل ذلك المفهوم خلال جويلية 1994 وذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة 5 سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي.

3-3-2- المجموعة الثانية: وهي الدول ذات المخاطر المرتفعة وتشمل كل دول العالم ما عدا التي أشير إليها.

3-4- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطرة الأصول: إن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذلك اختلاف الملتزم بالأصل من جهة أخرى، ومن هنا نجد أن الأصول تتدرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال 05 أوزان هي: 0%، 10%، 20%، 50%، 100%، لإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق[3].

و تحسب أوازن المخاطر بالنسبة للأصول كما يلي:

1- عبد المطلب عبد الحميد: "**العولمة واقتصاديات البنوك**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 80.

2- جميل سالم الزيدانين: "**أساسيات في الجهاز المالي**"، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص: 147.

3- طارق عبد العال حماد: **مرجع سابق**، ص: 129.

الجدول رقم (1-2): أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بازل الاولى.

أوزان المخـــــاطر	نوعية الأصـــــــــول
%0	- النقدية -المطلوبات من الحكومات والبنوك المركزية والمطلوبات بضمانات نقدية و بضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات المطلوبة أو المضمونة من حكومات وبنوك مركزية في بلدان OECD.
10% إلى 50%	القروض الممنوحة لهيئات القطاع العام.
%20	القروض الممنوحة لبنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظمة OECD .
%50	قروض مضمونة برهونات عقارية مشغولة أو التي ستشغل من قبل المقترض.
%100	-القروض الممنوحة للقطاع الخاص. -جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية. -القروض الممنوحة خارج الدول من خارج دول منظمة OECD ويتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام. -القروض الممنوحة لشركات قطاع عام اقتصادية. -مساهمات في شركات أخرى. -جميع الموجودات الأخرى.

المصدر: سليمان ناصر:"**مداخلة بعنوان اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية**"، مداخلة في ملتقى جامعة الأمير قسنطينة، 2009، ص: 19.

وتحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للتعهدات خارج الميزانية كما يلي: يتم ضرب الالتزام في معامل ترجيح الخطر ثم يتم ضرب التاريخ في معامل ترجيح الالتزام الأصلي (المدين) أو المقابل له في أصول الميزانية ومعاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية كما يلي:

جدول رقم (2-2): أوزان المخاطر المرجحة لعناصر خارج الميزانية.

أوزان المخـــــــــاطر	البنود
%100	بنود مثيلة القروض لمثل الضمانات العامة للقروض.
%50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات العنان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات).
%20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم التصفية الذاتية (الاعتمادات المستندية).

المصدر: أحمد سليمان خصاونة:" **المصارف الإسلامية**"، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص: 115.

3-5- وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية (خارج الميزانية): ترى الاتفاقية ضرورة النظر إلى الالتزامات العرضية التقليدية على أن القرض غير المباشر لا يترك عليه أموال من البنك أخر، حيث يلاحظ انه بعد تحويل الأصول التي تمثل قرض مباشر ممنوح أساسا للغير إلى أصول خطرة مرجحة بأوزان باستخدام أوزان المخاطر فإن الاتفاقية ترى ضرورة أن ينظر إلى الالتزامات العرضية التقليدية على أنها قرض غير مباشر لا يترتب عليه انتقال أموال من البنك إلى الغير، وفي هذا الإطار يتم ما يلي:[1]

- ✓ تحويل الالتزام إلى قرض مباشر باستخدام معامل التحويل لتحديد درجة المخاطر وفقا لطبيعة الالتزام ذاته؛
- ✓ يتم تحويل القرض المباشر إلى أصل خطر مرجحا باستخدام الوزن الترجيحي للمدين، (مثال20% معامل تحويل× وزن ترجيحي للمدين= 4% قيمة الالتزام العرضي، والقيمة الناتجة تدرج بمقام معيار كفاية رأس المال).

3 -6- مكونات رأس المال البنكي: يتم تحديد كفاية رأس المال وفقا لما يلي:[2]

3-6-1- ربط احتياطات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته متغاضين عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته

3-6-2- تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين:

1- سمير الخطيب: **مرجع سابق**، ص: 38.

2- ميساء محي الدين كلاب: "**دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها**"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية(إدارة الأعمال)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص ص: 32-33.

- **رأس المال الأساسي:** ويتكون من حقوق المساهمين + الاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة والقانونية + الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة، وعند حساب كفاية رأس المال تستبعد الشهرة + الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابعة + الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك.
- **رأس المال المساند أو التكميلي:** حيث يشمل احتياطات غير معلنة + احتياطات إعادة التقييم + احتياطات مواجهة ديون متعثرة + الإقراض متوسط الأجل من المساهمين + الأوراق المالية (الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة).

كما تجدر الإشارة أنه تفرض قيود على رأس المال المساند:

- ✓ أن لا يتعدى رأس المال المساند 100% من عناصر رأس المال الأساسي؛
- ✓ إخضاع احتياطات إعادة التقييم إلى خصم نسبة 55% من قيمتها؛
- ✓ أن يكون الحد الأقصى للمخصصات لمواجهة المخاطر غير محددة ب 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية؛
- ✓ أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي بهدف عدم تركيز الاعتماد على هذه القروض. وبهذا أصبح معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي:

رأس المال(الشريحة الأولى+ الشريحة الثانية)/مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة الخطر≤8%

4- تقييم اتفاقية بازل الاولى: لقد جاءت اتفاقية بازل الأولى وذلك لتنظيم العمل البنكي وكان لها عدة جوانب ايجابية وأخرى سلبية:

4-1- نقاط القوة في إطار كفاية رأس المال لمقررات بازل الاولى

- ✓ الإسهام في تقوية استقرار النظام البنكي العالمي منذ بدء تطبيق بازل 1 في 1988 وتعديلاته اللاحقة حيث ارتفعت نسبة كفاية رأس المال في معظم البنوك الدولية (في دول ال10 من 9.3% عام 1988 إلى 11.2% عام 996)؛
- ✓ إزالة التفاوت في قدرة البنوك على المنافسة؛
- ✓ يدعو تطبيق المعيار إلى أن تتوجه البنوك نحو الأصول الأقل خطورة. لان البنوك ستضيف ضمن تكلفة حيازة الأصول ما يقتضيه الأمر من الاحتفاظ برأسمال مقابل، بل ربما ستسعى أيضا إلى بيع الأصول الخطرة، واستبدالها بأصول اقل خطورة.

4-2- نقاط الضعف في إطار كفاية رأس المال لمقررات بازل الاولى

على الرغم من الايجابيات لم ينجح بازل في تحقيق جميع أهداف اللجنة وعلى الرغم من أنه أسهم في زيادة استقرار القطاع البنكي، إلا أن التجربة أثبتت انه لا يزال هناك حاجة إلى تطوير متطلبات رأس المال ونظم الرقابة على البنوك. وابرز الانتقادات الموجهة إلى بازل الاولى كانت ما يلي:

- ✓ لم تعد نسبة رأس المال المحتسبة وفق قواعد بازل الاولى مقياسا جيدا للوضع المالي للبنوك وذلك بسبب التطورات الكبيرة التي شهدتها الأسواق المالية خلال العقد الأخير، فلقد أثبتت التجارب انه لا توجد علاقة ثابتة بين تعثر البنوك ونسبة ملاءتها، التي من المفروض أن تعبر عن قدرتها على استيعاب الصدمات؛
- ✓ المنهجية المستخدمة لترجيع الأصول التي لا تراعي الفروق بين عملاء البنك الذين يصنفون ضمن نفس الفئة، بمعنى أن أوزان المخاطر بأنواع الموجودات، فمثلا القرض لمؤسسة ذات تصنيف ائتماني AAA، يتطلب الاحتفاظ بنفس النسبة من رأس المال(8%)، المطلوبة لمواجهة مخاطر قرض مؤسسة تصنيفها BB، على الرغم من الفارق الكبير في احتمالية التعثر كما يظهر من فوارق التصنيفين؛
- ✓ لا تأخذ بازل الاولى بعين الاعتبار اثر التنويع في محفظة القروض، فالمخاطر لا تقترن فقط بالموجودات، إنما أيضا بكيفية توزيعها المعروف ب: Risk Diversification، وعليه فإن توزيع المخاطر غير مأخوذ في الاعتبار، علما بأن من شأن هذا التوزيع أن يخفف حجم الخطر الكلي[1].

المطلب الثاني: مقررات بازل الثانية

اقترحت لجنة بازل سنة 1999 إطارا جديدا لحساب معدل كفاية رأس المال بدل النسبة التي جاءت في الاتفاقية الأولى بحيث يأخذ بعين الاعتبار معامل المخاطرة في ميزانيات البنوك، وفصلت أكثر في هذا الإطار بتاريخ 16 جانفي 2001 مع انتظار آراء وتعليقات وملاحظات الهيئات المعنية والمختصة كصندوق النقد الدولي (FMI) إلى غاية نهاية شهر ماي 2001 كحد أقصى حتى تصدر النسخة النهائية لها قبل نهاية عام 2001،[2] إلا أنها تأخرت بسبب كثرة الملاحظات عليها حتى جوان 2004، وأصبحت جاهزة وقابلة للتنفيذ بدءا من هذا التاريخ إلى غاية نهاية 2006 أو بداية العام 2007 كحد أقصى.

1- أهداف اتفاقية بازل الثانية: قامت لجنة بازل بإصدار اتفاقية بازل الثانية لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

- ✓ الرفع من معدلات الأمان وسلامة ومتانة النظام المالي العالمي؛
- ✓ إدراج العديد من المخاطر – لم تكن مدرجة من قبل- وإيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في البنوك على كافة مستويات؛

1- طارق عبد العال حماد: **مرجع سابق**، ص ص: 146-149.

2- سليمان ناصر : "**بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية**"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول"أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، أيام 6/5 ماي 2009، ص: 07.

- ✓ يعتبر الهدف الرئيسي لاتفاقية بازل الثانية هو تدعيم صلابة النظام البنكي الدولي وذلك من خلال ضمان أن قياس متطلبات رأس المال لا تمثل مصدرا لعدم التوازن في المنافسة بين البنوك العالمية الكبيرة، كما يعتبر كذلك من أهم مزايا اتفاقية بازل الثانية أنها تشجع على إدارة المخاطر من خلال متطلبات رأس المال الحساسة للمخاطر التي تواجهها؛
- ✓ تهدف هذه الاتفاقية إلى إنشاء طريقة أكثر شمولية في معالجة المخاطر[1].

2- معالجة بازل الثانية لمخاطر القروض البنكية

جاءت اتفاقية بازل الثانية بأساليب متعددة لقياس المخاطر الرئيسية مخاطر القروض، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وأعطت الحرية للبنوك في انتهاج الأسلوب الذي يناسبها في قياس مخاطرها، فيما يتعلق بمخاطر القرض هناك إمكانية للبنك أن يختار بين الأسلوب المعياري و الأسلوب الداخلي للتقييم والذي يقسم بدوره إلى أسلوب التقييم الداخلي الأساسي و أسلوب التقييم الداخلي المتقدم[2].

2-1- الأسلوب المعياري

يعتبر هذا الأسلوب نسخة محسنة من نسبة رأس المال السابقة أي نسبة كوك، ففي هذا الأسلوب يتم تحديد أوزان المخاطر كل فئة من الأصول، وهذا يرتكز أساسا على وجود تصنيف خارجي مقدم من طرف وكالة خارجية لتقييم القروض من أبرز هذه الوكالات Moody وStandard & Poor، حيث يقدم التصنيف مقياسا للجدارة الائتمانية للمدينين، وذلك أخذا بعين الاعتبار مجموعة من العوامل، يقدم التصنيف للبنوك مجموعة من الفوائد أهمها:[3]

- ✓ تسهيل تطبيق بنود اتفاقية بازل الثانية الخاصة بتحديد أوزان المخاطر وتحديد مخصصات القروض؛
- ✓ تعزيز قدرة البنوك على منح القروض بدرجة ثقة أكبر؛
- ✓ تقليل عنصر مخاطر التعثر بسبب خضوع القروض لتقييم طرف ثالث مستقل وفقا لمتطلبات اتفاقية بازل الثانية.

1- أحمد قارون: "**مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**" مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة سطيف، 2012-2013، ص ص: 26-27 .

2- صندوق النقد العربي: "**الملامح الأساسية لاتفاقية بازل 2 والدول النامية**"، دراسة أعدت لمجلس محافظي المصارف المركزية العربية، 2004، ص: 15.

3- أحمد قارون: **مرجع سابق**، ص ص: 69-70.

2-2- الأسلوب الداخلي لتقييم (IRB)

حسب هذه الطريقة فإنه يسمح للبنوك باستخدام نظام التصنيف الداخلي لديها لتقييم مقدرة المقترض سواء شركات، حكومات أو بنوك لكن مع ضرورة الحصول على موافقة السلطات المحلية، توجد أربعة مكونات للمخاطر مستقاة من نظام التصنيف الداخلي والتي لها أثر على أوزان المخاطر وهي:[1]

- ✓ احتمالية تخلف العميل عن الدفع؛
- ✓ الخسائر المحتملة في ظل تخلف العميل عن الدفع؛
- ✓ حجم الديون عند تخلف العميل عن الدفع؛
- ✓ موعد استحقاق العملية.

ويعكس نظام التصنيف الداخلي بالبنك قدرته على إدارة المخاطر، ولتحديد تصنيف أي من أنواع التسهيلات يقوم البنك باستخدام بيانات تاريخية لتقييم درجتهم وعلى البنك لدى تطبيق نظام التصنيف الداخلي القيام بما يلي كحد أدنى:

- ✓ تعريف مكونات مخاطر القرض التعثر والخسارة؛
- ✓ تقسيم التسهيلات إلى فئات ذات صفات مشتركة؛
- ✓ تحديد نطاق ومستويات التصنيف لكل نوع من التسهيلات؛
- ✓ تحديد آجال الاستحقاق ومستويات الثقة التي سيتم من خلالها تقييم احتمالات التعثر و/أو حدوث خسائر؛
- ✓ تصميم صيغة لتكرار أنماط الخسارة وتوزيعها؛
- ✓ تحديد الخسارة المتوقعة وكيفية التحوط لها؛
- ✓ حساب رأس المال اللازم للتحوط للخسائر غير المتوقعة.

كما حددت لجنة بازل أسلوبين يندرجان تحت الأسلوب الداخلي للتقييم هما :

2-2-1- أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي: حسب طريقة التصنيف الداخلي الأساسي، يسمح للبنك باستخدام تقديره الخاص لاحتمالية التخلف عن الدفع خلال سنة واحدة[2].

2-2-2-**أسلوب التصنيف المتقدم:** يقوم هذا الأسلوب على نفس المنهجية المطبقة في الأسلوب الأساسي باستثناء أن البنوك تقرر تصنيفاتها الداخلية بناءا على الخبرة التاريخية[3].

1- إبراهيم الكراسنة: **مرجع سابق**، ص: 09.

2-Linda Allen, Jacob Boudoukh and Anthony Saunders :" **Understanding Market,Credit and Opérational risk**", Blackwell Publishing, 2004, P: 210.

3- حاكم محسن محمد، حمد عبد الحسين راضي: "**حوكمة البنوك أثرها في الأداء والمخاطرة**" دار اليازوري، الأردن، 2013، ص: 58.

الجدول رقم (3-2): الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي وأسلوب التصنيف المتقدم

	الأساسي *IRB	المتقدم IRB
احتمال الإخفاق	يعتمد على تقديرات البنك	يعتمد على تقديرات البنك
الخسارة عند الإخفاق	يعتمد على تقديرات البنك	لجنة بازل تحدد القيم
التعرض عند الإخفاق	يعتمد على تقديرات البنك	لجنة بازل تحدد القيم
اجل الاستحقاق المتبقي	يعتمد على تقديرات البنك	لجنة بازل تحدد القيم أو تقديرات البنك إذا سمحت السلطات الوطنية بذلك.

المصدر: حاكم محسن محمد، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك أثرها في الأداء والمخاطرة** ، دار اليازوري، الأردن، 2013، ص: 59.

المطلب الثالث: مقررات بازل الثالثة

نتيجة للأزمة المالية الأخيرة واليت نتج عنها إطلاق انهيار بنك «ليمان براذر» الأمريكي في 15 سبتمبر 2008 شرارة أزمة بنكية عالمية استلزم التغلب عليها مليارات الدولارات في صورة إعانات حكومية . اتفق القائمون على لجنة بازل للرقابة البنكية على مجموعة من القواعد الجديدة وتأتي هذه القواعد الجديدة بعد عامين من انهيار بنك ليمان الأمريكي، وقبل ثلاثة أيام من حلول الذكري السنوية الثانية لانهياره، جاءت قرارات" لجنة بازل "المكونة من 27 دولة، في الثاني عشر من شهر سبتمبر 2010 تحت عنوان مقررات" بازل 3" في محاولة لإعادة الانضباط لأداء البنوك والحد من اندفاعها في طريق الاستثمارات عالية المخاطر. وفي الوقت الذي اعتبرت فيه هذه المقررات استجابة لمطالب محددة تبنتها مجموعة العشرين، والتي تم عرضها في لقاء القمة المقرر الذي تم عقده في العاصمة الكورية الجنوبية "سيول" في شهر نوفمبر من أجل إقرارها، ثم يتم طرحها علي الدول للتصديق عليها بصورة منفردة في غضون فترة لا تتجاوز نهاية عام 2012 ، ثم تدخل التنفيذ الفعلي في يناير 2013.

1- الجوانب الإصلاحية لاتفاقية بازل الثالثة لمخاطر القروض[1]

1-1- تعريف رأس المال: أبقت اللجنة على معظم مقترحات تعريف رأس المال الموضوعة في الحزمة الاستشارية الصادرة في ديسمبر 2009 ولكن أخذا في الاعتبار فترات الضغط والأزمات فقد جرى الاتفاق على التعديلات التالية على المقترح الصادر في ديسمبر 2009.

1-2- خطر قرض الطرف الثالث: تقوم اللجنة بالتغييرات التالية على معالجة خطر قرض الطرف المقابل بما فيه

مقاربة مماثل مكافئ السند لاحتساب تعديل تقييم القرض:

1- عبد المطلب عبد الحميد: "**الإصلاح المصرفي ومقررات بازل3**" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص ص: 316-318.

- ✓ تغيير مقاربة مماثل السند لتناول التحوط، والتقاط المخاطر، والاستحقاق الفعلي، والتسجيل مرتين؛لمعالجة المعايرة المفرطة من CVA يجب إلغاء مضاعف ال 5X الذي كان مقترحا في ديسمبر 2009؛
- ✓ إبقاء تعديل ترابط قيمة الأصول لإظهار الخطر الأكبر الداخلي للتعرض لهيئات مالية أخرى ولمساعدة تناول مسألة الترابط البيني ولكن رفع العتبة من 25 مليار دولار إلى 100مليار؛
- ✓ يجب أن تخضع عمليات التسعير بحسب السوق والضمانات لأطراف مقابلة مركزية لوزن مخاطر معتدل على سبيل المثال في مدى 1-3%، بحيث تبقى البنوك على بينة بأن العمليات للأطراف المقابلة تلك ليست عديمة الخطر.

يمكن لبدائل أكثر تقدما من مقاربة مماثل السند أن تعتبر كجزء من المراجعة الأساسية لمحفظة الأوراق المالية بهدف المتاجرة.

2- تقييم مقررات بازل الثالثة وأهم تأثيراتها على النظام البنكي[1]

- ✓ عدم القدرة على توفير كامل الخدمات، بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق؛
- ✓ مقررات بازل الثالثة تجعل السيطرة على البنوك العالمية اقوي من قبل بما يضمن للبنوك القدرة والملاءة المالية؛
- ✓ التعارض في تطبيق مقررات بازل الثالثة يؤدي إلى التحكيم الدولي: لان الاختلاف في تطبيق معايير لجنة بازل الثالثة كما حدث في بازل الاولى وبازل الثانية سيؤدي إلى تواصل تعطيل الاستقرار الشامل للنظام المالي؛
- ✓ إن معايير بازل الثالثة ستدفع باتجاه رفع تكلفة الخدمات البنكية على المؤسسات والأفراد المتلقية لهاته الخدمة مقابل تطبيق ضوابط أكثر تدخلا في هيكل رأس مال البنوك وموجوداتها وبالتالي تحميل إدارتها تكاليف اكبر تتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة للجمهور؛
- ✓ انخفاض القدرة على الإقراض: إن القيود والشروط التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطات النظامية التي لدى البنوك، فيها تقييدا للبنوك في الإقراض ما يعمق من أزمة السيولة؛
- ✓ إقرار شفافية اكبر في العالم المالي؛إن تطبيق نظام بازل الثالثة سيجعل من اقتصاديات الدول النامية تعاني وسيضع البنوك في وضع لا تستطيع المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الأساسية الضرورية لبلدانها؛

1- صالح مفتاح، رحال فاطمة: "**تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي**"، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول، يومي 9-10 سبتمبر 2013 ، ص: 15.

- ✓ إن لهاته المعايير الجديدة انعكاسها على النمو، حيث تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية أن تنفيذ بازل الثالثة سيؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمقدار 1.05% إلى 1.15% تقريبا[1].

1- **نفس المرجع**، ص ص: 15-16.

خاتمة الفصل الثاني

إن وجود إدارة مخاطر إقراض قوية هي حاسمة بالنسبة لاستقرار البنك فالمسؤولية تقع على إدارة البنك العليا في إيجاد فريق إداري مناسب من اجل التأكد من أن منح القرض تم بطريقة جيدة، حيث تعتبر مخاطر إدارة القروض من القضايا الحرجة التي تزايدت أهميتها نتيجة لتغيرات الظروف الاقتصادية وتأثيرها على البنوك التجارية في معظم دول العالم، واستدعت هذه الظروف الناتجة عن مختلف الأزمات المالية العالمية ضرورة اعتماد معايير وتقنيات جيدة لإدارة مخاطر القروض، مع الاعتماد على المؤشرات المالية اللازمة لقياس مخاطر هذه القروض، وتطبيق أفضل الأساليب والتقنيات على صعيد إدارة الإقراض وتطوير إجراءات عمل داخلية تتيح لإدارة البنك رصد أي خلل في إدارة الإقراض فور حدوثه من اجل اتخاذ الخطوات المناسبة في أسرع وقت ودون تأخير.

لقد أقرت لجنة بازل انه رغم الفوائد العائدة من عملية الإقراض إلا أنها تحمل الكثير من المخاطر في طياتها، لذا يجب أن يكون هناك توازن بين المخاطر والعوائد عن طريق التركيز على السلطات الرقابية في البنوك حيث يجب عليها أن تقوم بتحديد وتقييم وإدارة ورقابة المخاطر التي تلازم عملية الإقراض.